أولويات الاستثمار في مصر:
نحو بناء خريطة استثمارية متكاملة
Investment Priorities in Egypt:
Towards Building an Integrated Investment Map

بحث مقدم لاستكمال متطلب الحصول على
درجة الماجستير في التخطيط والتنمية
من معهد التخطيط القومي

مقدم من الباحث
منير عبد الفتاح جمعة

إشراف
الأستاذ الدكتور: محمد عبد الشفيع عيسى
2018

بسم الله الرحمن الرحيم

} ت

ُ ْ

َطَع

ت

ْ

ا اس

َ

م

َ

صْلاَح

ا لإِ

َّ

إِلا

ُ

نْ أُِريد

إ ِ
َّ

فِيقِي إِلا

ْ

َو

ا ت

َ

م

َ

و ب

ُ

ي

ِ

ن

أُ

ْهِ

َي

ِل

ا

َ

ت و

ُ

كلْ

َّ
َ

َو

ت

ْهِ

َي

ل

َ

ع
ِ بِاللّه {

صدق الله العظيم

سورة هود)آخر الآية 88(

شكر وتقدير

أسجد للمولى تبارك وتعالى أن هداني وأرشدني لإعداد هذا البحث

و أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / محمد عبد الشفيع عيسى الذي أفتخر بأن أكون أحد طلاب العلم لديه والذي لم يدخر جهدا لمساعدتي وتوجيهي فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / مجدي خليفة أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي، والأستاذ الدكتور/ محسن عادل حلمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار لقبول مناقشة هذا البحث وعلى دعمهما وملاحظاتهما القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكافة أعضاء الهيئة العلمية الموقرة في مركز العلاقات الاقتصادية الدولية و أعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي عموما على ما قدموه لي من رعاية ونصح.

الباحث

إهداء

إلى روح الوالد والوالدة رحمهما الله وأدخلهما فسيح جناته

لى زوجتي وأولادي

وا

أ

مستخلص الرسالة

بدأت الرسالة بالإطار المنهجي الذي تناول مشكلة الدراسة، و أهمية الدراسة، والهدف منها، والأسئلة الرئيسية، والمنهج المتبع فيها، والحدود الزمنية والموضوعية، والدراسات السابقة.
وقسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول "تطور الفكر التنموي"، حيث تم استعراض المدارس التنموية وخلصت الدراسة إلى أهمية بناء استراتيجية تحدد التوزيعات الاستثمارية المثلى، وضرورة توجيه مخصصات استثمارية كبيرة في المراحل الأولى من التنمية وفق أولويات محددة. أما الفصل الثاني فعالج "عرض وتقييم الخرائط الاستثمارية" مع التركيز على الخريطتين الاستثماريتين لوزارة التجارة والصناعة ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ومن أهم التوجهات المستخلصة من هذا الفصل، ضرورة توحيد الخريطتين في خريطة واحدة تمثل أولويات مصر التنموية مع الأخذ بمفهوم التنمية الاقليمية والتخطيط الاقليمي في توزيع وتخصيص الاستثمارات. أما الفصل الثالث "التجارب التنموية الآسيوية" فقد انتهى إلى عدة دروس مستفادة في مقدمتها الدور الفعال للدولة في التنمية، ووضوح الرؤية والاهداف الموضوعة وثبات الاستراتيجية الاقتصادية الاساسية، وكذلك التشجيع المنضبط للاستثمار الأجنبي. وفي الفصل الرابع (نحو رؤية لأولويات الاستثمار والخريطة الاستثمارية في مصر) تم إعادة التأكيد بصفة خاصة على ضرورة تحديد الأولويات الاستثمارية والقطاعات القائدة وفقا لمعايير محددة بما يتوافق مع الأهداف السياسية و الاقتصادية والمالية والمستقبلية، كذلك جرى التأكيد على أهمية التحديث الدائم للخريطة الاستثمارية وتحسين جودة بياناتها طارها الشامل قطاعيا وجغ رافيا.

وا

ب

Abstract

At first, the thesis dealt with the methodological framework represented especially in the study problem and method of research.
In the first chapter, the thesis dealt with the evolution of development thought through reviewing the different schools of development theory. It has been clear that it is highly necessary to determine the investment distribution according to selected priorities and put large investment allocations in the first stage of development.
As for the second chapter, it dealt with the investment maps of the Ministry of Investment and Ministry of Trade and Industry. Among the principle orientations released from this chapter is the necessity of unifying the investment maps according to the very concept of regional development and planning, while keeping in consideration investment allocation.
The third chapter dealt with the Asian developmental expertise. There have been some lessons, of which notably is the very effective role of the state and the clarity of the development vision selected.
The fourth chapter concentrated on the analysis of future investment priorities for Egypt. In this chapter it has been repeatedly assured that the development organs of the state must determine thoroughly the principal priorities and leading sectors desired for the future progress of the country.
In addition to that, the thesis assured the importance of continuously updating the investment maps in view of quality and comprehensiveness.

ت

المحتويات
الإطار المنهجي للرسالة .... 1 الفصل الأول: تطور الفكر التنموي 10

1-1 المقدمة 10
1-2 المدرسة التجارية 11
1-3 مدرسة "الطبيعيين"- أو "الفيزيوكرات" 11
1-4 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي 12
1-5 النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي 13
1-6 النظرية الماركسية في النمو 13
1-7 النظرية الكينزية 14
1-8 لمحة عن تطور الفكر التنموي منذ منتصف القرن العشرين 14
1-8-1 المرحلة الأولى .... 14 1-8-2 المرحلة الثانية .... 17 1-8-3 المرحلة الثالثة .... 17 1-8-4 المرحلة الرابعة 18
1-9 الخلاصة 19

الفصل الثاني: عرض وتقييم خرائط الاستثمار 23
2-1 تطور الحوافز والأولويات في القوانين المنظمة للاستثمار(1971- 2017) 23
2-1-1 قانون الاستثمار رقم 65 لسنة 1971 23
2-1-2 قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 24
2-1-3 قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 25
2-1-4 قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1998 26
2-1-5 قانون رقم 17 لسنة 2015 27
2-1-6 قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 27

ث

2-2 مقدمة الخرائط الاستثمارية 30
2-2-1 تعريف الخريطة الاستثمارية 30
2-2-2 أهداف الخريطة الاستثمارية 30
2-2-3 الأسس التي تقوم عليها الخريطة الاستثمارية 30
2-2-4 لماذا التركيز على الصناعة 31
2-2-5 مفهوم الصناعة التحويلية 32
2-2-6 التنمية الصناعية 33
2-2-7 لمحة عن تطور الصناعة وأماكن تواجدها 36
2-2-8 تحديات القطاع الصناعي 39
2-2-9 استراتيجية التنمية الصناعية 39
2-2-10 الصناعات القائمة طبقا لبيانات الخريطة الصناعية .... 43 2-2-11 تطور الإنفاق الاستثماري على الصناعة التحويلية 45
2-3 الخريطة الصناعية 47
2-3-1 توزيع حجم الاستثمارات الصناعية القائمة جغرافيا 47
2-3-2 توزيع الإنتاج الصناعي جغرافيا 47
2-3-3 توزيع عدد العاملين بالصناعات القائمة جغرافيا 47
2-3-4 الفرص الاستثمارية المتاحة بالخريطة الصناعية 49
2-4 الخريطة الاستثمارية لوزارة الاستثمار 51
2-4-1 الفرص الاستثمارية في المناطق الصناعية 59
2-5 خلاصة الفصل الثاني 60
الفصل الثالث: التجارب التنموية الآسيوية 63
3-1 مقدمة 63
3-2 تجربة كوريا الجنوبية 64

ج

3-2-1 مقدمة .... 64 3-2-2 تطور مسيرة التنمية الكورية وأولوياتها.. 66 3-2-3 التعليم أولا 67
3-3 تجربة ماليزيا 71
3-3-1 مقدمة 71

3-3-2 مرحلة تثبيت أركان الدولة (العقد الاجتماعي) 73
3-3-3 التنمية الزراعية وسياسة الباب المفتوح للاستثمار 73
3-3-4 التعليم أولا 74
3-3-5 العقد الاقتصادي (السياسة الاقتصادية الجديدة 1971- 1990) 75
3-3-6 رؤية 2020 81
3-3-7 سياسة التنمية الوطنية 1991- 2000 82
3-3-8 سياسة الرؤية الوطنية 2001- 2010 85
3-3-9 الأولويات القطاعية الحالية في ماليزيا 87
3-4 تجربة الصين 90
3-4-1 مقدمة 90

3-4-2 التعليم أولا 91
3-4-3 الأولويات الاقتصادية 92
3-4-4 مراحل الإصلاح 96
3-4-5 التشريعات الخاصة بالاستثمار في الصين: 101
3-4-6 الأولويات الاستثمارية في الصين 102
3-4-7 الاستثمارات الخارجية 103
3-4-8 السمات الرئيسية لتطور استثمارات الصين الخارجية 106
3-5 خلاصة التجارب التنموية الآسيوية 108

ح

الفصل الرابع: نحو رؤية لأولويات الاستثمار والخريطة الاستثمارية في مصر 111
4-1 وضع الاستراتيجية 111
4-2 تحديد الأولويات (القطاعات الرائدة) 113
4-3 البرنامج الاستثماري 115
4-4 السياسات المساندة 116
استنتاجات ختامية .... 118 قائمة المراجع .... 119 الملاحق 125

خ

قائمة الأشكال

شكل 1: الحدود الجغرافية للأقاليم التنموية في مصر .... 38 شكل 2: معدل النمو الحقيقي المستهدف لقطاع الصناعة والاستثمارات المطلوبة .... 42 شكل 3: تطور نسبة الإنفاق الاستثماري على الصناعة التحويلية .... 46 شكل 4: تطور حصص الإنفاق العام والخاص في الصناعات التحويلية .... 46 شكل 5: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007/06 – 2017/16 .... 52 شكل 6: مقارنة رأس المال المصدر حسب التوزيع القطاعي .... 54 شكل 7: خريطة كوريا الجنوبية .... 66 شكل 8: خريطة ماليزيا .... 72 شكل 9: خريطة الصين .... 95 شكل 10: معدل نمو الاقتصاد الصيني في الفترة 1978 – 2015 100

د

قائمة الجداول

جدول 1: التحليل الرباعي للصناعة في مصر SWOT Analysis .... 34 جدول 2: القطاعات الصناعية القائمة حسب حجم الاستثمار والإنتاج وعدد العاملين...................... 44 جدول 3: توزيع الاستثمارات الصناعية القائمة طبقا للأقاليم التخطيطية الحالية .... 48 جدول 4: مثال لملامح فرصة استثمارية وأهم البيانات المتضمنة فيها .... 50 جدول 5: التوزيع القطاعي للشركات الجديدة (بالمليون جنيه) .... 53 جدول 6: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 2004- 2017 .... 55 جدول 7: التوزيع القطاعي لفرص خريطة وزارة الاستثمار .... 56 جدول 8: التوزيع الأقاليمي لفرص خريطة وزارة الاستثمار .... 57 جدول 9: الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة .... 58 جدول 10: الفرص الاستثمارية في المناطق الاستثمارية .... 58 جدول 11: المشروعات القومية .... 59 جدول 12: المستهدف والمتحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1971 - 1990 .... 81 جدول 13: المستهدف والمتحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية 1991 - 2000 .... 85 جدول 14: السياسات الاقتصادية الرئيسية في ماليزيا وخططها الزمنية .... 89 جدول 15: جدول يوضح معدلات النمو الاقتصادي للصين خلال الفترة 1966- 1976 91

1

الإطار المنهجي للرسالة
أولا: مشكلة الدراسة
تتفق كافة الدول على أهمية وضرورة جذب وتشجيع الاستثمار سواء كان استثمار محلى أو أجنبي باعتباره من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا، و مكون أصيل في خطط التنمية يسعى له الجميع بصرف النظر عن مدارسهم وتوجهاتهم الاقتصادية، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية واضحة ودقيقة، لأن المستثمر يهدف إلى تعظيم منافعه وأرباحه بصرف النظر عما يتحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة. لذلك يثور التساؤل حول مدى انسجام أهداف الاستثمار مع أهداف المجتمع التنموية خاصة. ومن هنا تأتي أهمية تحديد أولويات الاستثمار في الدولة بما يتفق مع الرؤية الاستراتيجية المختارة وفي مقدمة هذه الأولويات تحقيق التحول الهيكلي من خلال رفع النصيب النسبي للقطاعات السلعية)وخاصة الصناعات التحويلية(التي سيتم التركيز عليها في الدراسة بشكل خاص، والخدمات العلمية والتكنولوجية وكذلك اعتبارات عدالة التوزيع على مستوى الشرائح الاجتماعية والجهات والأقاليم المحلية في الدولة.

ونستكمل عرض مشكلة الدراسة بالتأكيد على أن الأولويات السابقة التي يتم اختيارها يفضل أن تتم ترجمتها من خلال بعض الأدوات الفنية ومنها ما ظهر في بعض التجارب التنموية المهمة باسم الخرائط الاستثمارية.
لذلك تثور المشكلة الأساسية للبحث ممثلة في كيفية ترجمة الأولويات التنموية في خرائط لى أي حد تكون هذه الترجمة أمينة وصحيحة في نفس الوقت. ويتفرع عن ذلك

استثمارية وا
طريقة تحديد الفرص الاستثمارية التي يجب التركيز عليها في عملية الجذب والترويج للاستثمارات؟ وهل تختلف الإجابة من دولة إلى أخرى؟ ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة؟

ا: أهمية الد راسة

ً

ثاني
انصبت الاهتمام في مصر في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينيات من القرن المنصرم على السياسات النقدية والمالية، غير أن السياسة الاستثمارية التي تعد جوهر الاقتصاد الحقيقي لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام، على الرغم من أن زيادة النمو الاقتصادي